دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق
دراسة قياسية" للفترة من ١٩٩٠-٢٠١٥"

أ.م.د. مصطفى كاظمي نجف ابادي
مركز بحوث الحوزة والجامعة
جمهورية ايران الاسلامية
علي جبلر عريمش
جمهورية العراق الاتحادية

المستخلص:

هدفت الدراسة الي تحليل وقياس دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال التركيز على الإنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية. كما افترضت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية قوية بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي اذ يمكن للسياسة المالية أن تزيد من معدلات النمو الاقتصادي. وتوصلت الدراسة القياسية الى انه لا توجد علاقة سببية ما بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، ولا توجد علاقة أيضاً سببية ما بين النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي عند احتمالية ٥٪، وهذا يدل على أنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الأنفاق والنمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الاجمالي، الانفاق العام، العراق.

Abstract:

This study aimed at analyzing and measuring the role of fiscal policy in achieving economic growth by focusing on public expenditure and tax revenues.The hypothesis of study is a strong positive relationship between fiscal policy and economic growth in such a way that fiscal policy can increase the rate of economic growth. The study concludes that there is causative relationship between government expenditure and economical growth. And There is no causative relationship between economical growth and government expenditure due the probability of 5%. This indicates that there is no long-term balance relationship between expenditure and economical growth.

المقدمة :

تعد السياسة المالية احدى اهم السياسات الاقتصادية والأداة الفاعلة بيد الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتأثير في مجمل النشاط الاقتصادي الكلي، فضلاً عن معالجة التقلبات والاختلالات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين, وإعادة توزيع الدخل وتدنية التفاوت فيه، فمن خلال أدواتها كالموازنة العامة والإيرادات العامة والنفقات العامة تستطيع التأثير في مسار النشاط الاقتصادي وتحقيق الأهداف الكلية والقطاعية ورفع معدل النمو الاقتصادي والعمل على تسريع التنمية الاقتصادية.

لقد زادت اهمية السياسة المالية في مختلف دول العالم لاعتبارات من أهمها انها احدى السياسات الاقتصادية المستخدمة في توجيه النشاط الاقتصادي والتأثير فيه. وارتبطت اتجاهات السياسة المالية في العراق خلال المدة الزمنية (٢٠١٥-١٩٩٠) بطبيعة الظروف السياسية والاقتصادية والمرحلة والمشكلات التي مرت بها الدولة, إذ شهدت عجزاً مالياً متواصلاً طيلة مدة العقوبات اعتمد البحث على المنهج والتحليلي والقياسي في تفسير العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي والمؤشرات التي تحدها بالاعتماد على الكتب والنشرات والتقارير الصادرة من الجهات ذات العلاقة.

أهمية الدراسة على المستويين النظري والتطبيقي

تتمثل الأهمية النظرية في محاولة لتحليل دور السياسة المالية عبر أدواتها (المتمثلة بالإنفاق العام والإيرادات الضريبية لتحقيق النمو الاقتصادي)، أما من الناحية التطبيقية سوف يتم دراسة دور السياسة المالية عبر أدواتها عبر مراحل فنية ومدى آثار تلك السياسة في تحقيق النمو الاقتصادي، وترتبط السياسة المالية بقدرة الدولة على:

١. أداء وظائفها بكافة الجوانب.
٢. تحقيق النمو الاقتصادي.
٣. إعادة توزيع الدخل القومي في اتجاه تحقيق العدالة.

مشكلة الدراسة

وتتمثل المشكلة الرئيسة لهذه الدراسة في الإجابة على التساؤل التالي:

ما هو الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق؟

وتنبثق عن السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية:

١. كيف تناولت الدراسات الاقتصادية السابقة آليات تأثير السياسة المالية على تحقيق النمو الاقتصادي؟
ما هي اتجاهات تطور الإنفاق العام والإيرادات الضريبية وانعكاس ذلك على واقع تحقيق النمو الاقتصادي

في فروض الدراسة

١. تهتم السياسة المالية (الإنفاق العام والإيرادات الضريبية) في تحقيق معدل النمو الاقتصادي.
٢. توجد علاقة قوية موجبة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي بشكل يمكن السياسة المالية (الإنفاق العام والإيرادات) من زيادة معدل النمو الاقتصادي.
٢. العراق؟

أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسِ للدراسة في تحليل وقياس دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال التركيز على الإنفاق العام والإيرادات الضريبية.

أما الأهداف الفرعية

١. عرض تطور السياسة المالية وتحقيق النمو الاقتصادي في غمار اتجاهات تطور العلاقة بين النفقات العامة والايرادات الضريبية في العراق
٢. وتحليل العوامل المؤثرة على دور السياسة المالية خلال الفترة (٢٠١٥-١٩٩٠).

حدود الدراسة

وتتمثل بما يلي

أ. **الحدود الموضوعية:** سوف تقتصر الدراسة على دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق.

ب. **الحدود المكانية:** انحصرت الدراسة في جمهورية العراق الاتحادية

ج. **الحدود الزمنية:** تقتصر حدود الدراسة على دراسة دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الإنفاق العام والإيراد الضريبية وخلال الفترة الزمنية من (١٩٩٠- ٢٠١٥).

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة في اختبار الفرضيات على اسلوب التحليلي والاسلوب القياسي ويتم استخدام المنهج التحليلي في دراسة، وتفسير العلاقة بين السياسة المالية وتحقيق النمو الاقتصادي والمؤشرات الخاصة بذلك المشكلة وكذلك اتجاهات معدل النمو الاقتصادي، واستخدام الاسلوب القياسي في التعرف على أثر متغيرات السياسة المالية (الإنفاق العام والإيرادات الضريبية) في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق على اعتباران متغيري (الإنفاق العام والإيرادات الضريبية) هي المتغيرات المستقلة ومعدل النمو هو (المتغير التابع)، كما يتم اختبار استقراريه السلاسل الزمنية إذ غالبا ما تتسم السلاسل الزمنية التي تصف المتغيرات الاقتصادية الكلية بالاستقرار، وذلك لان معظمها ينمو ويتغير مع الزمن مما يجعل من متوسطها وتباينها غير مستقرين ومرتبطين بالزمن.

الدراسات السابقة

- **دراسة عبد الباسط تركي سعيد الحديثي (١٩٩٦):** قامت هذه الدراسة للتعرف على طبيعة التوجه الكينزي للدولة العراقية في رفع حجم الطلب الكلي خلال الحقبة السبعينية واثر ذلك في تحقيق الاقتصاد العراقي وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية أدت إلى رفع معدلات التضخم من خلال سياسة النقد الرخيص بعد توقف تمويل الإنفاق الحكومي من ريع الصادرات النفطية وما سببته هذه السياسة من تعطيل أثر المتغيرات النقدية في التأثير على المتغيرات الحقيقية كدور سعر الفائدة في الاستثمارات[١].
- **دراسة (Khalifa H. Chali & Naief H. Al-Mutairi, 2002):** أظهرت هذه الدراسة دور الإنفاق الحكومي في نموذج متحرك للنمو الداخلي مع التطبيق على دولة الكويت وتوصلت إلى أن الإنفاق الحكومي على البضائع الاستهلاكية والخدمات تؤثر بصورة أساسية على الاقتصاد من خلال الطلب الكلي، بينما يؤثر الاستثمار الحكومي على الاقتصاد من خلال العرض الكلي، وقد استندت الدراسة إلى منهج كمي يعتمد أسلوب (VAR) في بناء وتقدير النموذج، وأن هذا البحث يوسع نموذج (Barro, 1995) للنمو الداخلي ويحاول أن يتحقق جزئياً في التفاعل السببي بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي لدولة الكويت خلال المدة ١٩٦٩ – ١٩٩٩، ومن أجل ذلك فإن نمو الناتج الكلي فضلاً عن رأس المال العام والخاص والإنفاق الاستهلاكي الحكومي يكون ذو نمو داخلي، إن قوة النموذج تكمن في قدرته على السيطرة على العلاقات السببية المباشرة وغير المباشرة بين المتغيرات، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الحكومة تؤدي دوراً كبيراً في النشاط الاقتصادي مع دين الحكومة المتراكم خلال الأعوام العشرة الماضية من القرن الماضي وفي عام ١٩٩٩/٢٠٠٢ وصل العجز الحكومي إلى ٢،٣٪ من GDP، وأن سياسة مالية ناجحة تهدف الى السيطرة على عجز الميزانية وتعزيز القطاع الخاص يقوم على طبيعة العلاقة بين النفقات الحكومية والنمو الاقتصادي والاستثمار الخاص، وطبيعة العلاقة بين الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي حيث أن الحكومة باستطاعتها السيطرة على عجزها دون إلحاق أي ضرر بعملية النمو وذلك من خلال تقليل نفقاتها في مجال الاستهلاك[٢].
- **دراسة فاطمة خلف الجبوري (٢٠٠٦):** قامت هذه الدراسة بالتعرف على أثر السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي لعينة من البلدان (نفطية وغير نفطية) إذ بينت الباحثة التأثير المعاكس لمؤشرات السياسة المالية في النمو الاقتصادي وتم تقدير ذلك بناءً على العلاقة بين مؤشرات السياسة المالية والنمو، وتمتد تلك العلاقة من مؤشرات السياسة المالية إلى النمو وبالعكس، مما يتيح الفرصة لإقامة

---

(١) عبد الباسط تركي سعيد الحديثي (**الآثار النقدية للسياسة المالية في العراق ١٩٦٠-١٩٩٢**)، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٦.

(2) Khaifa H. Ghali, Naief H. Al-Mutairi:**Government Spending in Adynamic model of Endogenous Growth, With Application to the State of Kuwait**, Arab Journal of Administrative Sciences, Vol.9, No.3, 2002, Kuwait.

العلاقات السببية بين مؤشرات السياسة المالية والنمو الاقتصادي. والأمر كذلك لأن الترابط المهم يكون منسجماً مع المناقشات البديلة التي توضح العلاقة بين كل من الإيرادات العامة والإنفاق الحكومي والعجز مع النمو الاقتصادي. وتقوم إحدى هذه المناقشات على أساس استخدام الـ (VAR) وهو نموذج متجه الانحدار الذاتي الخاصVector Autoregressive، وبحسب هذا الاختبار فإن معدلات النمو العالية في الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة الإيرادات الكلية وزيادة الإنفاق الحكومي والتقليل من العجز، وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة مجموعة الدول النفطية (السعودية) بأن زيادة الإيراد الكلي بنسبة ١٪ يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة ٠.٠٠٠٥ بالألف، في حين أن انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة ١٪ يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الحكومي بنسبة ٠.٢٧٪، وأن انخفاض العجز بمقدار ١٪ يؤدي الى زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة ١٧.٤١٪. وفي مجموعة الدول غير النفطية (المغرب) يؤدي انخفاض العجز بمقدار ١٪ إلى زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار ٠.٠٠٠١ بالألف، في حين أن زيادة معدل النمو الاقتصادي بمقدار ١٪ يؤدي الى زيادة الإنفاق الحكومي عند التخلف الخامس بنسبة ٠.٠٠٩٪[١]

- **دراسة Niloy Bose (2007):** قامت هذه الدراسة بالتعرف على آثار الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي لمجموعة من الدول النامية المكونة من ثلاثين دولة، وأرجعت التحليل وفقاً لهذه الدول باستثناء الدول المتقدمة للدور المهم للإنفاق الحكومي وفقاً للنمو الاقتصادي لهذه الدول، وقام التحليل خلال الفترة من ١٩٧٠ حتى ١٩٩٠م بالاعتماد عل الإحصاءات المالية الحكومية (CFS) التي تصدر سنوياً من قبل صندوق النقد الدولي (IMF) باستخدام طريقة المربعات الصغرى, وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية[٢]:

أ. أن نسبة الإنفاق الرأسمالي العام للناتج المحلي الإجمالي يرتبط إيجابياً ومعنوياً بشكل كبير مع النمو الاقتصادي.

ب. وعلى المستوى القطاعي للإنفاق الاستثماري العام، تعد الاستثمارات الحكومية الموجهة إلى قطاع التعليم ترتبط معنوياً بالنمو الاقتصادي، وهذا يدعم نظرية النمو الحديثة في أن التعليم أداة مهمة في النمو الاقتصادي من خلال النفقات الإجمالية الموجهة إلى قطاع التعليم.

---

(١) فاطمة خلف الجبوري (**أثر السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي لعينة من البلدان (نفطية وغير نفطية)**، العراق، ٢٠٠٦.

(2) Niloy Bose, M. Emranul Heque, Denise. R. Osbern:"**Public Expenditure and Economic Growth – A disaggregated Analysis for Developing Countries**", Journal Compliation, The Manchester University, Vol. 75, No.5, 2007.

ج. بالرغم من أن الاستثمارات الحكومية والإنفاق الحكومي في القطاعات الاقتصادية بخلاف القطاع التعليمي مثل: (النقل – الاتصالات – الدفاع) يعتبر ذات معنوية كبيرة للنمو الاقتصادي، ولكن هذه العلاقة المعنوية لا تبقى طويلاً مع أخذ الموازنة الحكومية في الاعتبار.

د. عد ميزانية الحكومة يؤدي إلى أثر سلبي على النمو الاقتصادي.

هـ. ترتبط حصة الاستثمار الخاص بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي معنوياً بالنسبة للنمو الاقتصادي وفقاً للدور المهم والإيجابي له.

- **دراسة الجبوري والزاملي (٢٠١٤):** قامت هذه الدراسة بالتعرف على دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق خلال المدة (٢٠١٢-٢٠٠٣) من خلال بيان مفهوم الإنفاق الحكومي والاستقرار الاقتصادي وطبيعة هذا الاستقرار وأكثر ما يؤثر على الاستقرار في العراق هو التضخم والبطالة وكذلك يدرس تطور حجم الإنفاق الحكومي ومدى تأثيره على الاستقرار في العراق من خلال الإنفاق الجاري والاستثماري، وتوصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي هو ليس مجرد رقم نقدي تضمه الموازنة العامة للدولة بل أنه يجسد حقيقة مهمة وهي أن هذا الرقم هو حصيلة تفاعل العديد من العوامل سواء ما يتعلق منها بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ أن هذه العوامل تؤثر بشكل كبير على مستوى الإنفاق الحكومي، ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي لابد من تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن لقطاعات كافة من خلال توجيه الاستثمارات حسب الحاجة القطاعية مع التركيز على القطاعات الحيوية المنتجة لاسيما (الصناعة والزراعة) ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تهيئة بيئة استثمارية ملائمة تعتمد أساساً على بنية تحتية متكاملة (محطات، الطاقة، محطات المياه، شبكات الطرق، المؤسسات التعليمية والصحية... الخ) لتكون نقطة انطلاق لتحسين جانب العرض وتسريع عملية التنمية الاقتصادية المتوازنة[1].

- **دراسة الحسيني (٢٠١٤):** قامت هذه الدراسة بتناول العلاقة بين مكونات السياسة المالية (الإنفاق العام، الإيرادات العام، والضرائب، وعجز الموازنة) والنمو الاقتصادي، وفقاً لما جاء في النظرية الاقتصادية وما تشير إليه نتائج الأبحاث التطبيقية في هذا المجال، كذلك تقدم هذه الدراسة تحليلاً لتطور هيكل السياسة المالية في مصر خلال الفترة الممتدة بين العامين الماليين ١٩٨٢/١٩٨١ و ٢٠١٢/٢٠١١، وتختبر علاقة متغيرات السياسة المالية بمعدل النمو الاقتصادي (والمعبر عنه بمعدل التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة) خلال تلك الفترة، بهدف تحديد البدائل الملائمة للسياسة المالية والتي يمكن التعويل عليها لحفز النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وتوصلت

(١) بتول مطر الجبوري ودعاء محمد الزاملي : دور **الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠١٢-٢٠٠٣)**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، مج١٦، ع١، ٢٠١٤.

هذه الدراسة على توقعات نظريات النمو الداخلي من الداخل من حيث إمكانية وجود آثار طويلة الأجل لمتغيرات السياسة المالية على معدل النمو الاقتصادي وتطبيق أدوات تحليل السلاسل الزمنية على بيانات الاقتصاد المصري خلال الفترة الممتدة بين العامين الماليين ١٩٨١/١٩٨٢ و٢٠١١/٢٠١٢، ووجدت الدراسة ما يلي: أولاً: ترتبط نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بعلاقة موجبة ومعنوية مع معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وبصرف النظر عن طريقة تمويل ذلك الإنفاق، كما توجد علاقة سالبة ولكن ليست دائماً معنوية بين هذين المتغيرين في الأجل القصير، ثانياً: لا يرتبط المستوى الإجمالي للضرائب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بعلاقة معنوية مع النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، ثالثاً: ترتبط الزيادة في نسبة عجز الموازنة على النمو الاقتصادي موجباً[١].

وخلاصة ذلك فأن أغلب الدراسات التي تطرقت لموضوع السياسة المالية ودورها في النمو الاقتصادي، أكدت على وجود علاقة تتفاوت تبعاً لمتغيرات الدراسة واتجاه السببية بين المتغيرات.

المبحث الأول: تطورات العلاقة بين النفقات العامة والايرادات الضريبية والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٠- ٢٠١٥)

تمهيد

يهدف هذا المبحث من الدراسة الى تحليل العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي، وتحليل العلاقة بين الايرادات الضريبية والنمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠١٥ وذلك لمعرفة التطورات الحاصلة في الاقتصاد العراقي. وذلك من خلال تقسيم المبحث الي النقاط التالية:

أولاً: تطور النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٢)

هناك سياسات متعددة يمكن إتباعها في تحقيق معدلات نمو عالية في الاقتصاد القومي للبلدان النامية، وهناك سياستان لابد من ممارستهما عمليا وفي ان واحد وهما:

أ. إصلاح آلية النظام الاقتصادي وتنفيذ القرارات الاقتصادية الصادرة بما يؤمن عدم الضياع والتبذير في الموارد المتاحة أي زيادة إنتاجية الموارد الاقتصادية المستخدمة في العملية الإنتاجية عن طريق الاستغلال الأمثل لها وهذه السياسة لا تحتاج إلى أموال أو أي موارد اقتصادية إضافية.

---

(١) إسراء عادل السيد أحمد الحسيني، **(العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد) المصري**، رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٤.

ب. توسيع قاعدة رأس المال (إضافة طاقات إنتاجية جديدة) عن طريق الاستثمار لتحقيق نمو سريع أي إن للإنفاق العام الاستثماري الدور الحاسم في تحقيق النمو الاقتصادي ورفع معدلاته. [١]

فالعامل الرئيسي في التحليل هو المدى الذي يمكن معه للإنفاق أن يخلق طلبا على عرض الموارد التي تصبح متوفرة من الناتج الوطني، وهذا المبدأ أو المفهوم ينقصه تثبيت مساهمة الحكومة في تمويل النمو الاقتصادي لأهميته. [٢]، في عقد التسعينات كان للسياسة المالية الدور الكبير في المحافظة على مستويات المعيشة للمواطن العراقي بسبب اعتماد المواطن على الدولة في توفير الحاجات الأساسية بعد فرض العقوبات الاقتصادية فقد وجهت الدولة إنفاقها العام بشكل نفقات تحويلية للمواطن بدون مقابل وتمثلت هذه النفقات في دعم المزارعين من اجل سد الاحتياجات من السلع الزراعية فضلا عن دعم البطاقة التموينية ودعم الوقود ولكن كان هذا على حساب ارتفاع معدلات التضخم. فبعد عام 2003 توسع الإنفاق الحكومي ليشمل فقرات أخرى منها هيأة دعاوي الملكية ونفقات استيراد الطاقة الكهربائية ونفقات الانتخابات ومنح الشركات والهيئات. [٣]، ويمكن تقسيم التحليل في هذا المبحث إلى مدتين زمنيتين مرة بها العراق بظروف مختلفة، وهي مرحلة ما قبل 2003 أي قبل الاحتلال الأمريكي، والمرحلة الثانية ما بعد الاحتلال، وسنحاول توظيف بعض المؤشرات الاقتصادية وهي مؤشر نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويعبر عن مدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عموما والاجتماعية خصوصا، أي كلما ارتفعت هذه النسبة دل على تدخل لدولة وبالعكس، كما ويشير أيضاً إلى مستوى الحاجات العامة، نلاحظ استمرار الزيادة في النفقات العامة بالأسعار الجارية خلال هذه المدة ففي عامي (١٩٩٠ - ١٩٩١) بلغت (١٤١٧٩) (١٧٤٩٧) و مليون دينار على التوالي وبمعدلات نمو سنوية متزايد بلغت (١.٧٦ %) و(٢٣.٤٠ %) على التوالي وهذا ما نلاحظه في الجدول (١)، حيث يوضح في الملحق (١) أن في عام ١٩٩٠ بلغت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حوالي(٢٥.٣٥ %) وهي اقل من العام السابق الذي كانت النسبة فيه (٦٨.٢٨ %) وشهد عام ١٩٩١ زيادة في هذه النسبة إذ بلغت (٤١.٢٢ %). طرأ تغير على حجم النفقات العامة بالأسعار الجارية ولا سيما ما بعد عام ٢٠٠٣ وهذا ما نلاحظه في لجدول (٢)، إذ بلغت حوالي (٤٩٠١٩٦١) مليونديناز، ومن الملحق (٢) ايضاً نلاحظ أن معدل النمو بالأسعار الجارية حوالي (٦١.٥٧ %)، ثم استمر بالزيادة حتى سجل أعلى زيادة خلال هذه المدة عام ٢٠١٢ بلغت حوالي (٩٠٣٧٤٧٨٣) مليون دينار، أما النفقات بالأسعار الثابتة فقد سجلت معدل

---

(١) انظر: صبري زاير السعدي، **نحو تخطيط الاقتصاد العراقي**، دار الطليعة، بيروت، 1974، ص90 - فلاح حسن ثويني، **العلاقة بين السياسة النقدية والمالية مع الإشارة إلى العراق بعد 2003**، جامعة القادسية، المؤتمر العلمي الأول لكلية الإدارة والاقتصاد، 17-2009/3/18، المجلد الثاني، ص135-137

(٢) غازي عبد الرزاق النقاش، مصدر سابق، ص77 – 78 .

(٣) احمد حسين الهيتي وآخرون، مصدر سابق، ص 12 .

نمو سنوي هو (٦٤.٠٦ %) وهذا نلاحظه الملحق (٢)، وكانت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٣ (١٦.٦ %)، وهي اقل نسبة خلال هذه المدة، والسبب هو احتلال العراق وتعطيل الكثير من المشاريع العامة. لكن شهد عام ٢٠٠٤ زيادة في النفقات العامة وبمعدل نمو مرتفع جدا بلغ (٥٩.٢١٪) بالأسعار الجارية، أما بالأسعار الثابتة فبلغ معدلا مرتفعا أيضا بلغ (٣٠.٩ %). وشهدت نسبة النفقات العامة إلى الناتج ارتفاعا كبيرا إذ بلغت (٥٩.٢١ %) بالأسعار الجارية، وتعزى الزيادة في النفقات إلى زيادة الإنفاق من اجل السيطرة على الوضع الأمني وكذلك تعديل الأجور والرواتب والمخصصات.

ثانياً: تطور الايراد الضريبي والناتج المحلي الإجمالي للمدة (١٩٩٠- ٢٠١٢)

تؤدي الضرائب دورا فعالا في موازنة الدولة وفي تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال دور السياسة الضريبية في التحكم في الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد، يتصف النظام الضريبي في العراق بمجموعة من الخصائص أهمها [١]:

١. انه جمع بين الضرائب المباشرة (ضرائب الدخل ورأس المال) وغير المباشرة (الرسوم الجمركية ورسم الطابع ورسم التسجيل العقاري ورسوم الإنتاج).
٢. كثرة الإعفاءات والسمحات في القانون الضريبي بهدف التقليل من الأثر السلبي للضرائب اقتصاديا واجتماعيا.
٣. يتميز القانون الضريبي بكثرة التعديلات التي طرأت علية.
٤. يعتبر قانون ضريبة الدخل رقم(١١٣) لسنة ١٩٨٢ المكلف العربي مقيما بمجرد دخوله العراق بغض النظر عن المدة التي يقضيها.

وبالنظر إلى بيانات الملحق (٣) والذي يوضح دور الإيراد الضريبي في تمويل الإنفاق الجاري لأهميته وكونه يمثل الجزء الأكبر من الإنفاق الكلي لمدة ١٩٩١-٢٠٠٩، إذ يلاحظ انخفاض نسبة مساهمة الضرائب في تمويل الإنفاق الجاري للسنوات (١٩٩١- ١٩٩٥) إذ كانت النسب(٠.٢٩%)، (٣.٢١%)، (٥.٠٧٪)، (٦,٤٢٪)، (٨,١٤٪) على التوالي، كان لنتيجة اعتماد الحكومة في تمويل إنفاقها بشقية الجاري والاستثماري على عوائد النفط منذ فترة طويلة فقد أهملت جانب الضرائب وتضاءلت نسب الضرائب من الدخل القومي بشكل كبير وكان هذا نتيجة الاستثناءات والإعفاءات الواسعة التي منحتها الحكومة للأنشطة الإنتاجية فضلا عن وسائل التهرب الضريبي وضعف الأجهزة الضريبية والوعي الضريبي لدى المواطنين[٢]. إلا أن الرفع الجزئي للعقوبات الاقتصادية عام ١٩٩٦، وكذلك إدراك السلطات المالية آنذاك أهمية هذا

---

(١) طالب محسن جابر، ناجحة عباس، فاطمة عبد جواد، **الآثار الاقتصادية للضرائب في العراق للمدة (٢٠٠٥-١٩٧١)**، مؤتمر الإصلاح الضريبي السادس للفترة ٢١-٢٠٠٦/٢٢، وزارة المالية الدائرة الاقتصادية، بغداد، ٢٠٠٦، ص٧٦ .

(٢) إسماعيل عبيد حمادي وآخرون، **الاقتصاد العراقي في ظل الحصار وآفاق المستقبل**، بحوث ومناقشات سلسلة المائدة الحرة، بيت الحكمة، ١٩٩٨، ص١٩ .

العامل في التخفيف من حالة عدم الاستقرار الاقتصادي من خلال القيام بامتصاص الفوائض النقدية لدى الأفراد خاصة قد جعلها تصدر تشريعات ضريبية من شأنها تفعيل دور الضرائب وزيادة إيراداتها وتنويعها[1].

لذا يلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة الإيراد الضريبي بعد عام ١٩٩٦ وبشكل ملحوظ حتى العام ٢٠٠٣ وهو العام الذي شهد تدني نسبة مساهمة الضرائب وكذلك السنوات التالية وللأسباب التي اشرنا إليها في الفصل الثاني عند تقييم السياسة المالية لمرحلة بعد السقوط. ومن بيانات الجدول (٣) بملحق الدراسة والذي يبين نسبة الإيراد الضريبي إلى الناتج المحلي الإجمالي، يتضح ان الفترة (١٩٩١ -١٩٩٦) شهدت انخفاض نسبة الضرائب إلى والناتج المحلي الإجمالي ويعود ذلك إلى الظروف الاقتصادية التي مر بها العراق وقيام الدولة بخفض الضرائب غير المباشرة نتيجة توقف التبادل الخارجي وخفض بعض مكونات الضرائب المباشرة كدعم للمواطن وتخفيف العبء الذي يتحمله نتيجة العقوبات الاقتصادية. إلا أن ما يمكن ملاحظته هوانه بعد العام ١٩٩٧ حققت نسب الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبا مرتفعة بشكل ملحوظ كما في النسب الواردة في العمود (١) من الجدول (٣) فبعد استئناف تصدير النفط العراقي وفق مذكرة التفاهم والانتعاش البسيط في التجارة والتبادل الخارجي وفرض رسوم جمركية على بعض السلع أدى إلى ارتفاع نسبة مساهمة الضرائب غير المباشرة في الإيراد الضريبي وبالتالي ارتفاع مساهمة الأخير في الناتج المحلي الإجمالي. ولكن ماثلا العام ٢٠٠٢ انخفضت نسبة الإيراد الضريبي إلى الناتج المحلي الإجمالي وكان ذلك نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية واستعداده لخوض حرب جديدة وقد وجهت لها كافة الطاقات الاقتصادية، حتى وصلت نسبة الإيراد الضريبي في العام ٢٠٠٣ إلى (١,٢٪) و(١,٤٪) للعام ٢٠٠٤ أن هذا التدهور جاء نتيجة للقرارات التي أصدرتها سلطة الائتلاف بعد تسلمها زمام الأمور السياسية والاقتصادية في عام ٢٠٠٩ إذ خفضت الضرائب المباشرة (الضرائب على الدخول وضرائب العقار) والضرائب غير المباشرة (بفتح باب الاستيراد على مصراعيه دون رسوم جمركية أو ضرائب على ما يدخل البلد) وهو القرار الذي كان له الأثر السلبي على الاقتصاد العراقي والذي أدى إلى سلسلة من الاختلالات لم ينهض الاقتصاد العراقي من تبعاتها حتى يومنا هذا واحد أشكالها هو القضاء الناتج المحلي الوطني. ومما سبق يمكن النظر إلى الضرائب في العراق بأنها أداة غير فعالة ولم تستطع تحقيق التوازن الاقتصادي حيث الظاهرة التضخم الاقتصادي استشرت في الاقتصاد وحتى في الفترات اللاحقة من القرن الواحد والعشرين، كما أنها تميزت بضالتها قياسا إلى حجم الإنفاق العام، كما كان للظروف السياسية والاقتصادية المتدهورة التي مر بها الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة والتي أدت بشكل مباشر إلى ضعف كفاءة النظام الضريبي في العراق وظهور حالات التهرب الضريبي تسببت بعدم استقرار العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات

(١) هدى العزاوي، **دور الضرائب في تمويل الموازنة العامة في العراق**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الضريبي الأول للفترة ١٧-٢٠٠١/١٠/١٨، ص١٧.

الضريبية وضعف مواكبة الإيرادات الضريبية للتغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي[1] لذلك فأنها لم تأخذ دورا فاعلا وحقيقيا في معالجة المشكلات الاقتصادية والوضع الاقتصادي في العراق.

المبحث الثاني: قياس اثر الانفاق العام والايرادات الضريبية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٠- ٢٠١٥)

تمهيد

من اجل قياس وتحليل العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي يتضمن ذلك دراسة استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج القياسي، لكي تصبح نتائج التقدير التي ستعتمدها الدراسة غير زائفة. اذ ستعتمد الدراسة على مجموعة من الاختبارات الخاصة باستقراريه السلاسل الزمنية وفي حال سكون تلك السلاسل الزمنية عند مستوى سيتم اعتماد طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) في تقدير معلمات النموذج. وسيجري التأكد من هل ان هنالك علاقة سببية تربط متغيرات النموذج وذلك وفق اختبار سببية كرانجر للتأكد من منهجية الارتباط السببي لاتجاه المتغيرات عبر الزمن.

١. توصيف النموذج

تستند مرحلة توصيف النموذج القياسي على منطق النظرية الاقتصادية وان نموذج الدراسة (اثر السياسة المالية في النمو الاقتصادي) تستند الى العلاقة الدالية الاتية:

$$Growth = f(G, Deficit, Inf, CPI, GDP, Dummy, T) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

حيث ان:

- (Growth) هو النمو الاقتصادي ومعادلته (معدل النمو السنوي= السنة الحالية/ السنة السابقة −١×(١٠٠)).
- (G) الانفاق الحكومي الكلي (الجاري + الاستثماري).
- (Deficit) عجز الموازنة العامة.
- (Inf) معدل التضخم.
- (CPI) الرقم القياسي لاسعار المستهلك.
- (GDP) الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة.
- (Dummy) المتغير الوهمي.
- (T) عنصر الزمن.

---

(١) أديب قاسم شندي، أزهار شمران الحجامي، **فاعلية السياسة المالية – نموذج قياس فاعلية النظام الضريبي في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٩)**، مجموعة بحوث منشورة تحت عنوان الاقتصاد العراقي إلى أين ..؟ دار المواهب للطباعة، النجف الإشراف، ٢٠١١،ص١١٦-١١٧ .

أكدت المدرسة الكينزية على أهمية الإنفاق الحكومي في توليد الثروة والناتج في الاقتصاد، اذ يؤثر الانفاق الحكومي بشكل مباشر في الناتج المحلي الاجمالي من خلال زيادة بنود الانفاق القومي، وان مقدار الزيادة المباشرة يكون كبيراً في الناتج بفعل عمل المضاعف. وبذلك يكون اتجاه العلاقة بين الانفاق القومي والنمو الاقتصادي موجب. كما يمكن استعاضة الانفاق الحكومي بمتغير نائب اخر وهو عجز الموازنة العامة (الانفاق الحكومي – الايرادات العامة) في حال لم تتمكن الاختبارات من التوصل الى نتائج منطقية معبرة عن مشكلة الدراسة او لم تتمكن من اجتياز اختبارات النموذج القياسية. كما يؤثر معدل التضخم في الناتج ومن ثم النمو الاقتصادي اذ ان ارتفاع بنود الانفاق يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار عند وصول الاقتصاد الى مرحلة الاستخدام الكامل، وبخلافه فانه ثمة تكييف لآليات الوصول إلى القيم التوازنية في الاقتصاد تعمل من اجل جذبه نحو الاستقرار او ابعاده عنها بحسب طبيعتها مما يجعل ثمة تغير يحصل في الناتج او في الاسعار بحسب مرونة المتغيرات الاقتصادية الكلية ذات العلاقة. وبذلك يرتبط التضخم بالنمو الاقتصادي بعلاقة سالبة، كما يمكن الاستعاضة عن معدل التضخم بالرقم القياسي لأسعار المستهلك في حال لم تتمكن الاختبارات من التوصل الى نتائج منطقية معبرة عن مشكلة الدراسة او لم تتمكن من اجتياز اختبارات النموذج القياسية. أن مستوى الناتج وفورته عندما يبلغ الاقتصاد مرحلة الرواج سيكون واحد من اهم محددات النمو الاقتصادي، فمع ارتفاع عناصر الحقن الكلي ودخول الاقتصاد المرحلة التوسعية يبلغ الناتج مستويات عالية جراء ذلك التوسع، مما يؤدي بالمحصلة النهائية الى ارتفاع النمو الاقتصادي وبذلك يرتبط الناتج مع النمو بعلاقة موجبة. كما سيتم استخدام متغيرات اخرى مثل المتغير الوهمي (Dummy Variable) وذلك لرصد تأثير المتغيرات النوعية في المتغير التابع (Growth). اذ تحدد له وحدة تحكمية بأسلوب معين كأفضل تقريب للانحرافات الممكنة في المعامل والذي يتم التعبير عنه كمياً بقيمتي (الصفر والواحد)[١]. وكذلك متغير الزمن (Time Variable) الذي يأخذ بنظر الاعتبار المتغيرات الاخرى المؤثرة في النمو الاقتصادي والتي لم تضمن في الدالة.

٢. اختبار النموذج

سيتم التقدير بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، لكونها تعطي افضل تقدير خطي غير متحيز (Blue) على وفق نظرية كاوس – ماركوف (Gauss–Markov theorem)[٢]، وذلك لإيجاد تقدير كمي لمعلمات انموذج الانحدار المتعدد لبيان درجة تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع[٣].

(١) مصطفى كامل رشيد، **تقييم كفاءة اليات انتقال اثر السياسة النقدية على فجوة الناتج تجارب بلدان مختار مع اشارة خاصة للعراق**، اطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، العراق، ص:٨٨.

(2) R. Carter and Others, **Principles of Econometrics**, 3rd Edition, USA, John Wiley and Sons, Inc., 2007, P:32.

(٣) مصطفى كامل رشيد، نفس المصدر السابق، ص:٩٩.

وسيتم الحصول على المرونات عند الحاجة أما بطريقة مباشرة (التحويل الخطي) أي تحويل صيغة المتغيرات إلى الصيغة اللوغارتمية وإجراء عملية التقدير بشكل اعتيادي. او بطريقة غير مباشرة وذلك بتقدير الانموذج الخطي أولاً وتحويل المعلمة الناجمة عن الانموذج الخطي الى معلمة تعبر عن المرونة. كما سيتم اجراء الاختبارات الاحصائية (F, T, R^2) فضلا عن الاختبارات الخاصة بالمشاكل القياسية (ثبات التباين بموجب معامل ارتباط الرتب لسبيرمان، الارتباط الذاتي بموجب اختبار درين واتسن فضلا عن اختبار (h) للأنموذج الذي يحتوي على متغيرات متباطئة وذلك للتاكد من تحقيق فرضيات حد الخطأ العشوائي فضلا عن اجراء اختبار التعدد الخطي بموجب اختبار كلاين)[1]. كما يمكن استخدام اختبار (Breusch – godfrey) للتحري عن مشكلة الارتباط الذاتي واختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) للتحري عن مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

ثانياً: قياس وتحليل نموذج اثر السياسة المالية في النمو الاقتصادي

أولاً: نتائج فحص الاستقرارية

١. فحص الاستقرارية بواسطة اختبار (ADF)

ان النتائج التي تم التوصل اليها من فحص استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج اثر السياسة المالية في النمو الاقتصادي للمدة (١٩٩٠ -٢٠١٥) كانت على النحو الاتي:

(١) للمزيد عن تلك الاختبارات انظر :-

- A. Koutsoyiannis, **Theory of Econometrics**, 2nd Edition, Honk Kong, The Macmillan press Ltd., 1977, P:200-257.
- Damodar N. Gujarati, **Basic Econometrics**, 4th Edition, USA, The Mc Graw-Hill Companies, 2004, P:335-505.
- R. Carter and Others, **Principles of Econometrics**, 3rd Edition, USA, John Wiley & Sons, Inc., 2007, P:197-266.

الجدول (١)

نتائج الاستقرارية بحسب اختبار (ADF) لمتغيرات الدراسة (للمدة ١٩٩٠-٢٠١٥)

المتغير	المستوى			الفرق الأول		
	Prob			Prob		
	Int.	Int.+ T	Non	Int.	Int.+ T	Non
Growth	(0.0002)*	(0.0009)*	(0.0000)*			
G	(0.9991)	(0.9527)	(0.9991)	(0.0189)*	(0.0233)*	(0.0065)*
Deficit	(0.7760)	(0.9897)	(0.0229)*			
INF	(0.1652)	(0.1314)	(0.0361)*			
CPI	(0.3870)	(0.7860)	(0.1621)	(0.0004)*	(0.0018)*	(0.0000)*
GDP	(0.0000)	(0.0000)	(0.0000)			

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9 .

إن استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة تم فحصها باختبار (ADF) وقد تبين بان السلاسل الزمنية لكل من النمو الاقتصادي (Growth) والناتج المحلي الاجمالي (GDP) قد استقرت عند الصيغ الثلاثة (الحد الثابت، الحد الثابت مع اتجاه زمني، دون حد ثابت)، وكما هو مبين في الجدول (١) اذ ان الاحتمالية معنوية عند (٥ %).

وان السلاسل الزمنية للمتغيرات عجز الموازنة (Deficit) ومعدل التضخم (INF) قد استقرت فقط عند صيغة (دون حد ثابت) عند احتمالية (٥ %)، وبذلك تصبح السلاسل الزمنية للمتغيرات النمو الاقتصادي (Growth)، الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، عجز الموازنة (Deficit) ومعدل التضخم (INF) مستقرة (ساكنه) اي ((I(0)).

اما السلاسل الزمنية للمتغيرات الانفاق الحكومي (G) والرقم القياسي للأسعار (CPI) فأنها لم تكن مستقرة عند احتمالية (٥٪) وبالصيغ الثلاث، لذا تم اجراء الفرق الاول لها حيث استقرت بالصيغ الثلاث عند احتمالية (٥ %)، وبذلك اصبحت السلاسل الزمنية للمتغيرات الانفاق الحكومي (G) والرقم القياسي للأسعار (CPI) مستقرة (ساكنه) اي ((I(1)).

٢. فحص الاستقرارية بواسطة اختبار (PP)

ان النتائج التي تم التوصل إليها من فحص استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج اثر السياسة المالية في النمو الاقتصادي للمدة (١٩٩٠ -٢٠١٥) كانت على النحو الاتي:

الجدول (٢)

نتائج الاستقرارية بحسب اختبار (PP) لمتغيرات الدراسة (للمدة ١٩٩٠-٢٠١٥)

المتغير	المستوى			الفرق الأول		
	Prob			Prob		
	Int.	Int.+ T	Non	Int.	Int.+ T	Non
Growth	(0.0001)*	(0.0007)*	(0.0000)*			
G	(0.9986)	(0.9438)	(0.9978)	(0.0201)*	(0.0233)*	(0.0066)*
Deficit	(0.1753)	(0.5450)	(0.0233)*			
INF	(0.1644)	(0.1468)	(0.0447)*			
CPI	(0.3870)	(0.7580)	(0.1621)	(0.0004)*	(0.0017)*	(0.0000)*
GDP	(0.0000)	(0.0000)	(0.0000)			

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9 .

ان استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة تم فحصها باختبار (PP) وقد تبين بان السلاسل الزمنية لكل من النمو الاقتصادي (Growth) والناتج المحلي الاجمالي (GDP) قد استقرت عند الصيغ الثلاثة (الحد الثابت، الحد الثابت مع اتجاه زمني، دون حد ثابت)، وكما هو مبين في الجدول (١) اذ ان الاحتمالية معنوية عند (٥ %).

وان السلاسل الزمنية للمتغيرات عجز الموازنة (Deficit) ومعدل التضخم (INF) قد استقرت فقط عند صيغة (دون حد ثابت) عند احتمالية (٥ %)، وبذلك تصبح السلاسل الزمنية للمتغيرات النمو الاقتصادي (Growth)، الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، عجز الموازنة (Deficit) ومعدل التضخم (INF) مستقرة عند المستوى (ساكنه) اي ((I(0))، اما السلاسل الزمنية للمتغيرات الانفاق الحكومي (G) والرقم القياسي للأسعار (CPI) فأنها لم تكن مستقرة عند احتمالية (٥٪) وبالصيغ الثلاث، لذا تم اجراء الفرق الاول لها حيث استقرت بالصيغ الثلاث عند احتمالية (٥ %)، وبذلك اصبحت السلاسل الزمنية للمتغيرات الانفاق الحكومي (G) والرقم القياسي للأسعار (CPI) مستقرة عند الفرق الاول (ساكنه) اي ((I(1)).

ثانياً: نتائج تقدير النموذج القياسي

ان النتائج التي تم التوصل اليها من تقدير نموذج اثر السياسة المالية في النمو الاقتصادي للمدة (١٩٩٠- ٢٠١٥) كانت على النحو الاتي:

الجدول (٣)

تقدير نموذج اثر السياسة المالية في النمو الاقتصادي (للمدة ١٩٩٠-٢٠١٥)

Growth = 10.91 – 0.00000012 (G) - 107.32 (Dum. 91)						
Y	A	G	Dum. 91	R^2	$\overline{R^2}$	F
Growth	10.91	0.00000012	107.32	% 61.5	% 58.2	18.43
t - statistic	2.38	- 0.18	- 6.01			
D.W (2.1)	Spr. (Nil)	Klein (Nil)	Breusch – godfrey (0.7)		Breusch-Pagan-Godfrey (0.6)	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9 . وعند مستوى معنوية (٥ %).

تشير نتائج التقدير الى ان الانفاق الحكومي (G) يمارس تأثيراً ضئيلاً جداً في النمو الاقتصادي (Growth) خلال مدة الدراسة اذ بلغت (٠.٠٠٠٠٠٠١٢) وباتجاه عكسي، اي ان زيادة الانفاق الحكومي يؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي بمقدار (٠.٠٠٠٠٠٠١٢). وان اختبار (t) يشير الى عدم معنوية الانفاق الحكومي والذي بلغ (0.18).

هذا يؤكد حقيقة ان الانفاق الحكومي في العراق خلال مدة الدراسة لم يرتبط بالنمو الاقتصادي، حيث كان النمو متدهورا في فترة التسعينيات من القرن الماضي على اثر فرض الحصار الاقتصادي، وقد ادى فرض الحصار الاقتصادي الى اتباع سياسة انكماشية عامة في الاقتصاد على اثر انخفاض الموارد المالية، الامر الذي ادى الى انخفاض مستوى الانفاق الحكومي المدني مقابل الانفاق الحكومي العسكري. بعد عام ٢٠٠٤ وانتهاء الحصار الاقتصادي وانفتاح العراق على العالم الخارجي وبدء ضخ النفط في الأسواق العالمية اخذ الإنفاق الحكومي يزداد على نحو مضطرد بفعل زيادة العوائد النفطية، الأمر الذي تسبب بأحداث زيادة كبيرة في مستوى الدخول ومع زيادة الطلب المحلي فان جانب العرض المحلي الكلي لم يتمكن من الاستجابة لتلك الزيادة، مما اضطر الحكومة إلى اعتماد الاستيراد من اجل تعويض النقص الحاصل في المعروض المحلي، فبالرغم من الزيادة الكبيرة للإنفاق الحكومي للمدة (٢٠٠٤ -٢٠١٥) لكنها لم تتمكن من تحفيز الناتج المحلي الإجمالي بسبب الظروف الأمنية والسياسية المضطربة التي يعيشها العراق، مما انعكس سلبا على الاستقرار الاقتصادي وجمود الجهاز الإنتاجي والمحصلة النهائية التي ترتبت على اعتماد العراق على المورد الاقتصادي الوحيد (النفط) هو اختلال في هيكل الناتج إذ تراجعت القطاعات الاقتصادية بشكل كبير مقابل زيادة الإنتاج النفطي، وبذلك اصبح الإنفاق الحكومي غير محفز لنمو الناتج لكون نمو الإنفاق الحكومي جاء بفعل زيادة إنتاج وبيع النفط في الأسواق العالمية، أي لا من خلال تحسن مستوى قطاعات الإنتاج وتناميها على نحو مضطرد، مما تسبب بفقدان الارتباط الجوهري ما بين الإنفاق الحكومي

ذو الأثر المباشر والمهم في نمو الناتج، كما إن المتغير الوهمي (Dum. 91) – (لعام ١٩٩١ بسبب فرض الحصار الاقتصادي والذي ادى الى تراجع النمو الاقتصادي) مارس تأثيراً متناقص في النمو الاقتصادي خلال مدة الدراسة والذي بلغ (107.32)، وهذا يعني بان المتغير الوهمي (Dum. 91) اذا زاد بمقدار وحدة واحدة فان النمو الاقتصادي ينخفض بمقدار (107.32). ويشير اختبار (t) الى معنوية المتغير الوهمي عند مستوى (٥ %).

الاختبارات الإحصائية: بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (٦١.٥٪) وهذا يعني أن القوة التفسيرية للنموذج جيدة حيث أن الإنفاق الحكومي والمتغير الوهمي يفسروا ما نسبته (٦١.٥ %) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (Growth). كما بلغت $\overline{R^2}$(٥٨.٢ %). اما اختبار (F) فقد بلغت قيمته (١٨.٤٣) عند مستوى معنوية (٥ %) وهذا يشير الى معنوية النموذج بشكل عام.

الاختبارات القياسية: يشير اختبار (D. W) إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي كما يؤكد ذلك هو إجراء اختبار (Breusch-Godfrey) والذي بلغت قيمته الاحتمالية (٠.٧) وهي اكبر من قيم كل من إحصائية (F) و ($Obs*R^2$)، كما يشير اختبار ارتباط الرتب لسبيرمان (Spr.) خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين وقد اسند هذا الاختبار باختبار اخر وهو (Breusch-Pagan-Godfrey) والذي أعطى نفس النتيجة حيث بلغت قيمته الاحتمالية (٠.٦) وهي اكبر من قيم كل من إحصائية (F) و($Obs*R^2$). وقد أشار اختبار (Klein) الى خلو النموذج من مشكلة التعدد الخطي وبذلك فان النموذج قد اجتاز كافة الاختبارات القياسية. وان باقي متغيرات النموذج تم استبعادها لعدم معنويتها او مخالفتها للمنطق الاقتصادي او عدم اجتيازها الاختبارات الاحصائية والقياسية.

ثالثاً: اختبار سببية جرانجر

ان النتائج التي تم التوصل اليها من اختبار سببية جرانجر لمتغيري الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي للمدة (١٩٩٠– ٢٠١٥) كانت على النحو الاتي:

الجدول (٤)

اختبار سببية جرانجر للانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي (للمدة ١٩٩٠–٢٠١٥)

	F - Statistic	Prob.
G does not Granger Cause Growth	0.47792	0.6273
Growth does not Granger Cause G	0.41322	0.6673

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9 .

يشير اختبار سببية جرانجر بان لا توجد علاقة سببية ما بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، ولا توجد علاقة سببية ما بين النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي عند احتمالية (٥ %). وهذا يدل على ان

لا توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، الامر الذي لا يستدعي المضي نحو اعداد باقي اختبارات التكامل المشترك.

الاستنتاجات

١. ان النفقات العامة كانت السبب الرئيسي في تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة طيلة مدة الدراسة (١٩٩٠-٢٠١٥) كما إن هذا العجز لم يكن لصالح عملية النمو الاقتصادي.

٢. تباطئ نمو الإيرادات العامة للموازنة لمواكبة نمو الانفاق العام وذلك نتيجة لضعف مرونة الجهاز الضريبي واتساع دائرة الاعفاءات الضريبية والتهرب الضريبي وتأثر الايرادات النفطية التي تعد المصدر الرئيسي لتغييرات اسعار النفط والظروف الخارجية.

٣. اتجهت الموازنة العامة للسنوات الاخيرة نحو تفعيل دور الايرادات غير النفطية أي ايرادات الضرائب والرسوم بالرغم من التحديات التي واجهت ولاتزال تواجه إمكانية تفعيل هذه الإيرادات.

٤. لم يتمكن الإنفاق الحكومي من تحفيز الناتج المحلي الإجمالي.

٥. اكدت الدراسة القياسية انه لا توجد علاقة سببية ما بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي ولا توجد علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي وهذا ما جاء مخالفا لفرض من فروض الدراسة (الفرض الثاني) والذي ينص على وجود علاقة موجبة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي.

٦. تدني مستوى الايرادات الضريبية من الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة للفترة من (١٩٩٠-٢٠١٥) ولا توجد نسبة عالية تذكر لدعم الموازنة العامة للدولة لعدم وجود جهاز ضريبي مرن ومنتج ووجود فساد في مفاصل هيكل الضرائب وكذلك الايرادات الجمركية خلال مدة الدراسة فقد كانت نسبتها متدنية الى الايرادات العامة ولا تمثل نسبة داعمة الى الموازنة العامة للدولة.

التوصيات

١. ينبغي ان تحافظ الموازنة العامة على بناء اولوياتها على هدف واضح للنمو الاقتصادي وتوجيه السياسة المالية نحو العناصر التي تحفز النمو الاقتصادي من خلا ل تحديد العوامل الاكثر تحفيز وذلك من خلال عناصر الايرادات والنفقات والموازنة.

٢. مكافحة الفساد الاداري والمالي على مستوى الوزارات وهيئاتها والجهات المرتبطة لتنفيذ اهداف الموازنة والجهات التي تقوم بصرف التخصيصات المالية لما لهذه الافة من خطورة التي تؤثر على كل المكاسب الاقتصادية والتي تقضي على الاهداف والخطط التنموية في مهدها.

٣. معارضة الاختلال الناجم عن الاعتماد على مصدر التمويلي الاحادي فهو النفط لتمويل الانفاق وضرورة تنويع مصادر إيراديه أخرى كالضرائب والتمويل المالي.

٤. اعادة النظر في النظام الضريبي في العراق من خلال التشريعات القانونية وزيادة الاهتمام والشمولية وزيادة الحصيلة الضريبية والعمل على اصدار تشريعات قانونية توسع نطاق الضريبة واوعيتها والمكلفين بها وبذات الوقت تحد من التهرب والاعفاء الضريبي.

٥. ان تكون هنالك عملية تنسيق وترابط ما بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي لتحقيق الاهداف المرسومة للسياسة الاقتصادية عن طريق سياسة مالية تنمي القطاع الحقيقي للاقتصاد العراقي.

٦. ضرورة تغيير نوع الموازنة الحكومية والتوجه نحو إعداد موازنة مرتبطة بأهداف كموازنة البرامج والأداء مع ضرورة تجسيد ما تهدف اليه خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية عند اعداد الموازنة العامة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

أ. الكتب:

١. إبراهيم متولي حسن المغربي، **الاثار الاقتصادية للتمويل بالعجز**، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠١٠).

٢. أديب قاسم شندي، أزهار شمران الحجامي، (**فاعلية السياسة المالية – نموذج قياس فاعلية النظام الضريبي في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٩)**)، مجموعة بحوث منشورة تحت عنوان الاقتصاد العراقي إلى أين..؟، دار المواهب للطباعة، النجف الإشراف، ٢٠١١.

٣. جون كنيث جالبريث , **تاريخ الفكر الاقتصادي (الماضي صورة الحاضر)** , ترجمة أحمد فؤاد بليغ – مراجعة إسماعيل صبري عبد الله (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – سلسلة كتب عالم المعرفة , 2000).

٤. صبري زاير السعدي، **نحو تخطيط الاقتصاد العراقي**، (لبنان: دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٤).

٥. محّي محمد مسعد، الدولة ودورها في ظل تحديات العولمة، ط١، (الإسكندرية: مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٩).

٦. ميلتون فريدمان، **الرأسمالية والحرية**، ترجمة: يوسف عليان، (عمان: مركز الكتب الاردني، ١٩٨٧).

٧. عبد الرزاق النقاش، **المالية العامة تحليل أسس الاقتصاديات المالية**، (عمان: الطبعة الرابعة ، دار وائل للنشر، ٢٠١٠).

٨. عبد القادر محمد عطية، **الاقتصاد السياسي بين النظرية والتطبيق**، (الاسكندرية: الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠).

٩. عبد الكريم بركات، **دراسة في الاقتصاد المالي**، (القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة،، ١٩٨٣).

ب. الموتمرات والابحاث والرسائل العلمية

١. إسراء عادل السيد أحمد الحسيني، **العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري**، رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٤.

٢. إسماعيل عبيد حمادي وآخرون، **الاقتصاد العراقي في ظل الحصار وآفاق المستقبل**، بحوث ومناقشات سلسلة المائدة الحرة، بيت الحكمة، ١٩٩٨.

٣. بتول مطر الجبوري و دعاء محمد الزاملي: **دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٣ -٢٠١٢)**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد١٦، عدد ١، ٢٠١٤.

٤. حنان محمد خليل، **(أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الأردن)**، الأردن، ٢٠٠٥.

٥. خالد بن حمد بن عبد الله، **اختبارفرضية الدور للعلاقة بين الإنتاج الصناعي والنموالاقتصادي في المملكة العربية السعودية**، ٢٠٠٥، جامعة الملك سعود.

٦. خلوط فوزية **(دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة – حالة الجزائر)**، ٢٠٠٥.

٧. دراوسي مسعود **(السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ١٩٩٠ -٢٠٠٤ حالة الجزائر)**، جامعة الجزائر ٢٠٠٥.

١٠. طالب محسن جابر، ناجحة عباس، فاطمة عبد جواد، **الآثار الاقتصادية للضرائب في العراق للمدة (١٩٧١-٢٠٠٥)**، مؤتمر الإصلاح الضريبي السادس للفترة ٢١-٢٢/٢٠٠٦، وزارة المالية الدائرة الاقتصادية، بغداد، ٢٠٠٦.

١١. عبد الباسط تركي سعيد الحديثي **(الآثار النقدية للسياسة المالية في العراق ١٩٦٠-١٩٩٢)**، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٦.

١٢. عمر ابراهيم عناد، **مسارالانفاق العام ومدى مساهمته في تحقيق النموالاقتصادي في العراق للمدة ٢٠٠٤- ٢٠١٥**، رسالة ماجستير، جامعة الفتوحة، العراق، ٢٠١٧.

١٣. غيداء جعفر مهدي, **بناء نموذج قياسي لتحليل العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري لعينة مختارة من الدول مع أشارة خاصة للعراق**, أطروحة دكتوراه, كلية الإدارة والاقتصاد, الجامعة المستنصرية، العراق, ٢٠١٣.

١٤. فاطمة خلف الجبوري **(أثر السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي لعينة من البلدان (نفطية وغير نفطية))**، العراق، ٢٠٠٦.

١٥. فلاح حسن ثويني، **العلاقة بين السياسة النقدية والمالية مع الإشارة إلى العراق بعد ٢٠٠٣**، جامعة القادسية، المؤتمر العلمي الأول لكلية الإدارة والاقتصاد، 17-2009/3/18، المجلد الثاني، ٢٠٠٩.

١٦. مصطفى كامل رشيد، **تقييم كفاءة اليات انتقال اثر السياسة النقدية على فجوة الناتج تجارب بلدان مختار مع اشارة خاصة للعراق**، اطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، العراق.

١٧. هدى العزاوي، **دور الضرائب في تمويل الموازنة العامة في العراق**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الضريبي الأول للفترة ١٧-١٨/١٠/٢٠٠١.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Khaifa H. Ghali, Naief H. Al-Mutairi:**Government Spending in Adynamic model of Endogenous Growth, With Application to the State of Kuwait**, Arab Journal of Administrative Sciences, Vol.9, No.3, 2002, Kuwait.
2. Massi Milano Marzo, 1998:**Fiscal policy and Grows A survey**, (www.dse.unibo,it/wp/314.pdf).
3. Michael Gavin and Roberto Perotti: **Fiscal Policy in Latin America Inter-American Development Bank**; and Columbia University and Cepr, January 1997 Chapter Pages in Book.
4. Niloy Bose, M. Emranul Heque, Denise. R. Osbern: **"Public Expenditure and Economic Growth – A disaggregated Analysis for Developing Countries"**, Journal Compliation, The Manchester University, Vol. 75, No.5, 2007.
5. Norman Gemell & Kheller: Fiscal Piolicy, Growth and Convergence in Europe, 2003.
6. R. Carter and Others**, Principles of Econometrics**, 3rd Edition, USA, John Wiley and Sons, Inc., 2007.
7. Richard A. Musgrave and Peggy B. Musgrave**, Public Finance in theory and practice**, (New York: McGraw-Hill Book Co., 1973).
8. Sugata Choch & Udayan Roy, 2004: Fiscal policy, Long – Runb Growth, and Public goods. Canadier Journal of Economics / Revre Canadiened Economique, Vol. 37, No.3
9. Koutsoyiannis, Theory of Econometrics, 2nd Edition, Honk Kong, The Macmillan press Ltd., 1977.
10. Damodar N. Gujarati, 1995, Basic econometrics third, edition, Mc Grow Hill, 1995, London, UK.
11. Damodar N. Gujarati, Basic Econometrics, 4th Edition, USA, The Mc Graw-Hill Companies, 2004.
12. R. Carter and Others, Principles of Econometrics, 3rd Edition, USA, John Wiley & Sons, Inc., 2007.

ملحق (١)

تطور الناتج المحلي الإجمالي والنفقات العامة ونسبة النفقات من GDP (مليون دينار) بالأسعار الجارية لسنة الأساس (١٩٨٨ = ١٠٠) للفترة من (١٩٩٠ – ٢٠٠٢)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	النفقات العامة بالأسعار الجارية	النفقات العامة بالأسعار الثابتة	النسبة % للأسعار الجارية	النسبة % للأسعار الثابتة
١٩٩٠	٥٥٩٢٦،٥	٢٩٧١١،١	١٤١٧٩	٧٥٣٢،٦	٢٥،٣٥	٢٥،٤
١٩٩١	٤٢٤٥١،٦	١٠٦٨٢	١٧٤٩٧	٤٤٠٢،٧	٤١،٢٢	٤١،٢
١٩٩٢	١١٥١٠٨،٤	١٤١٦٣،٥	٣٢٨٨٣	٤٠٤٦،١	٢٨،٥٧	٢٨،٦
١٩٩٣	٣٢١٦٤٦،٩	١٨٤٥٣،٦	٦٨٩٥٤	٣٩٥٦،٠	٢١،٤٤	٢١،٤
١٩٩٤	١٦٥٨٣٢٥،٨	١٩١٦٤،٩	١٩٩٤٢	٢٣٠٤،٩	١٢،٠٣	١٢،٠
١٩٩٥	٦٦٩٥٤٨٢،٩	١٩٥٧١،٢	٦٩٠٧٨٣	٢٠١٩،٢	١٠،٣٢	١٠،٣
١٩٩٦	٦٥٠٠٩٢٤،٦	٢١٧٢٨،١	٥٤٢٥٤١	١٨١٣،٣	٨،٣٥	٨،٣
١٩٩٧	١٥٠٩٣١٤٤	٢٦٣٤٢،٧	٦٠٥٨٠٢	١٠٥٧،٣	٤،٠١	٤،٠
١٩٩٨	١٧١٢٥٨٤٨	٣٥٥٢٥	٩٢٠٥٠١	١٩٠٩،٤	٥،٣٧	٥،٤
١٩٩٩	٣٤٤٦٤٠١٣	٤١٧٧١،١	١٠٣٣٥٥٢	١٢٥٢،٧	٣	٣،٠
٢٠٠٠	٥٠٢١٣٧٠٠	٤٢٣٥٨،٦	١٤٩٨٧٠٠	١٢٦٤،٣	٢،٩٨	٣،٠
٢٠٠١	٤١٣١٤٥٦٩	٤٣٣٣٥،١	٢٠٦٩٧٢٧	٢١٧٠،٩	٥،٠١	٥،٠
٢٠٠٢	٤١٠٢٢٩٢٧	٤٠٣٤٤،٩	٢٥١٨٢٨٥	٢٤٧٦،٧	٦،١٤	٦،١
				متوسط المدة	١٣،٤٤	١٣،٣٨

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

١. البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية 2010، دار الكتب والوثائق، بغداد،٢٠١١ص60.
٢. الجمهورية العراقية – وزارة المالية – دائرة الموازنة، نشرات الحسابات الختامية من 1988.-2013
٣. وزارة التخطيط، لجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الحسابات القوميةـوالمجموعة الإحصائية السنوية، 2013-2012 (البيانات من 2006-2012).

ملحق (٢)

تطور الناتج المحلي الإجمالي والنفقات العامة ونسبة النفقات من GDP (مليون دينار) بالأسعار الجارية لسنة الأساس (١٩٨٨ = ١٠٠) للفترة من (٢٠٠٣ – ٢٠١٥)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	النفقات العامة بالأسعار الجارية	النفقات العامة بالأسعار الثابتة	النسبة % للأسعار الجارية	النسبة % للأسعار الثابتة
٢٠٠٣	٢٩٥٨٥٧٨٩	١٧٤٩٩٠١٧٥	٤٩٠١٩٦١	١١٩١٢٧٥٥٦	١٦،٥٧	٦٨,٨
٢٠٠٤	٥٣٢٣٥٣٥٩	١٠١٨٤٥٢٦٢	٣١٥٢١٤٢٧	٢١٥٢١٤٢٦	٥٩،٢١	٣٠,٩
٢٠٠٥	٧٣٥٣٣٥٩٩	١٠٣٥٥١٤٠٣	٣٠٨٣١١٤٢	٣٠٨١١٤٢	٤١،٩٣	٢٩,٧
٢٠٠٦	٩٥٥٨٧٩٥٥	١٥٩٣٨٩٩٤١	٣٨٨٠٦٦٧٩	٣٨٨٠٦٦٧٩	٤٠،٦	٣٥,٤
٢٠٠٧	١١١٤٥٥٨١٣	١١١٤٥٥٨١٣	٣٩٣٠٨٣٤٨	٣٩٣٠٨٣٤٨	٣٥،٢٧	٣٥,٢
٢٠٠٨	١٥٧٠٢٦٠٦٢	١٢٠٦٢٢٦٥١٧	٦٧٢٧٧١٩٧	٦٧٢٧٢٧٧١٩٧	٤٢،٨٤	٥٥,٧
٢٠٠٩	١٣٠٦٤٣٢٠٠	١٢٤٧٠٢٨٤٧	٥٥٥٨٩٧٢١	٥٥٥٨٩٧٢١	٤٢،٥٥	٤٤,٥
٢٠١٠	١٦٢٠٦٤٥٦٦	١٣٢٦٨٧٠٢٨	٧٠١٣٤٢٠١	٧٠١٣٤٢٠١	٤٣،٢٨	٥٢,٨
٢٠١١	٢١٧٣٢٧١٠٧	١٤٢٧٠٠٢١٧	٦٩٦٣٩٥٢٣	٧٨٧٥٧٦٦٦	٣٢،٠٤	٥٥,٠١
٢٠١٢	٢٥١٩٠٧٦٦٢	١٦٢٥٨٧٥٣٣	٩٠٣٧٤٧٨٣	١٠٥١٣٩٣٧٥	٣٥،٨٨	٦٤,٠٦
٢٠١٣	٢٧٣٥٨٧٥٢٩,٢	١٣٤٩٩٠١٧٥	١١٩١٢٧٥٥٥	١١٩١٢٧٥٥٦	٤٣,٥٤	٦٨,٠
٢٠١٤	٢٥٨٩٠٠٦٣٣,١	١٧٣٨٧٢٦٧٧	٧٠٣٩٧٥١٥	٩٤١١٢٧٥٥٦	٢٧,١٩	٥٤,١
٢٠١٥	٢٠٧٨٧٦١٩١,٨	١٦٩٣٠٨٧٦	٦٧٠٦٧٤٣٣	٧٠٣٩٧٥١٥	٣٢,٢٦	٤١,٥
				متوسط المدة	٣٧,٩٣	٤٨,٨

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

١. البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية ٢٠١٠، دار الكتب والوثائق، بغداد، ٢٠١١، ص٦٠.
٢. الجمهورية العراقية – وزارة المالية – دائرة الموازنة، نشرات الحسابات الختامية من ١٩٨٨-٢٠١٣.
٣. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الحسابات القومية.
٤. المجموعة الإحصائية السنوية، ٢٠١٢-٢٠١٣(البيانات من ٢٠٠٦-٢٠١٢).

ملحق (٣)

الأهمية النسبية للضرائب في الإيرادات العامة للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢ (مليون دينار).

السنة	إجمالي الإيراد الضريبي (١)	الإيرادات العامة	نسبة الإيراد الضريبي الى الايرادات العامة
١٩٩٠	٩١,٥	٤٢٢٨	٢,١٦
١٩٩١	٤١١	٥٠٤٧	٨,١٤
١٩٩٢	٥٧٨	٨٩٩٧	٦,٤٢
١٩٩٣	١٣٠٠	٢٥٦٥٩	٥,٠٧
١٩٩٤	٣٤٣٦	١٠٦٩٨٦	٣,٢١
١٩٩٥	٥١٩,٥	١٧٨٠١٣	٠,٢٩
١٩٩٦	٦١٤,٩٢	٤١٠٥٣٧	٠,١٥
١٩٩٧	١٢٤,٩٨٨	٥٢٠٤٣٠	٠,٠٢
١٩٩٨	١٢٩,٠٨١	٧١٩٠٦٥	٠,٠٢
١٩٩٩	٢٢٩,٥٤٨	١١٣٣٠٣٤	٠,٠٢
٢٠٠٠	٣٢٨,١١٣	١٣٨٩٢٤٦	٠,٠٢
٢٠٠١	٣٨٧,٤٤١	١٩٧١١٢٥	٠,٠٢
٢٠٠٢	٢٥٩,٣٦٧٨	١٩٧١١٢٥	٠,٠١
متوسط المدة			١,٩

المصدر: العمود (١) الهيئة العامة للضرائب، العمود (٢) وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, دائرة الحسابات القومية .

ملحق (٤)

اختبارات أثر السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق للفترة (٢٠١٥-١٩٩٠)

البيانات الخاصة - اثر السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي

ت	السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	الانفاق العام	العجز	الارقام القياسية للاسعار	التضخم	النمو الاقتصادي
١	١٩٩٠	٢٩٧٧١١.١	١٤١٧٩	-٥٦٨٨	١٦١.٣	٥١.٦	٠
٢	١٩٩١	١٠٦٨٢	١٧٤٩٧	-١٣٧٦٩	٤٩١.٩	١٨٦.٣	-٩٦.٤١
٣	١٩٩٢	١٤١٦٣.٥	٣٢٨٨٣	-٢٧٨٣٦	٨٤٨.٨	٨٣.٧	٣٢.٥٩
٤	١٩٩٣	١٨٤٥٣.٦	٦٨٩٥٤	-٥٩٩٥٧	٢٦١١.١	٢٠٧.٦	٣٠.٢٩
٥	١٩٩٤	١٩١٦٤.٩	١٩٩٤٤٢	١٧٣٧٨٣	١٥٤٦١.٦	٤٩٢.١	٣.٨٥
٦	١٩٩٥	١٩٥٧١.٢	٦٩٠٧٨٤	٥٨٣٧٩٨	٦٩٧٩٢.١	٣٥١.٣	٢.١٢
٧	١٩٩٦	٢١٧٢٨.١	٥٤٢٥٤٢	٣٦٤٥٢٩	٥٩٠٢٠.٨	-١٥.٤	١١.٠٢
٨	١٩٩٧	٢٦٣٤٢.٧	٦٠٥٨٠٢	١٩٥٧٦٥	٧٢٦١٠.٣	٢٣	٢١.٢٤
٩	١٩٩٨	٣٥٥٢٥	٩٢٠٥٠١	٤٠٠٠٧١	٨٣٣٣٥.١	١٤.٧	٣٤.٨٦
١٠	١٩٩٩	٤١٧٧١.١	١٠٣٣٥٥٢	٣١٤٤٨٧	٩٣٨١٦.٢	١٢.٥	١٧.٥٨
١١	٢٠٠٠	٤٢٣٥٨.٦	١٤٩٨٧٠٠	٣٦٥٦٦٦	٩٨٤٨٦.٥	٤.٩	١.٤١
١٢	٢٠٠١	٤٣٣٣٥.١	٢٠٦٩٧٢٧	-٧٩٠٤٨١	١١٤٦١٢.٥	١٦.٣	٢.٣١
١٣	٢٠٠٢	٤٠٣٤٤.٩	٢٥١٨٧٨٥	٥٤٧١٦٠٠	١٣٦٧٥٢	١٩.٣	-٦.٩٠
١٤	٢٠٠٣	٢٩٩٩٠.٤	١٩٨٢٥٤٨	١٦٣٧٩٨	١٨١٣٠١	٣٢.٥	-٣٣.١٠
١٥	٢٠٠٤	٤١٦٠٧.٨	٣٢١١٧٤٩	٨٩٥٢٤٨	٢٣٠١٨٤.١	٢٧	٥٤.١٦
١٦	٢٠٠٥	٤٣٤٤٨.٨	٢٦٣٧٥١٧	١٤١٢٧٧١٥	٣١٥٢.٥٩	٣٧	٤.٤٢
١٧	٢٠٠٦	٤٧٨٥١.٤	٣٨٨٠٦٦٧	١٠١٢٧٧١٥	٤٨٣٢٧٤.٤	٥٣.٤	١٠.١٣
١٨	٢٠٠٧	٤٨٥١٠.٦	٣٩٠٣١٢٣	١٥٥٦٨٢١٩	٦٣٢٠٢٩.٨	٣٠.٨	١.٣٨
١٩	٢٠٠٨	٥١٧١٦.٦	٥٩٤٠٣٢٧	٢٠٨٤٨٨٠٧	٦٤٨٨٩١.٢	٢.٧	٦.٦١
٢٠	٢٠٠٩	٥٤٧٢١.٢	٥٢٥٦٣٠٢	٢٦٤٢٣٢٨	٦٣٠٧١٣.١	-٢.٨	٥.٨١
٢١	٢٠١٠	٥٧٧٥١.٦	٧٠١٣٤٢٠	٤٤٠٢٢	٦٤٩٢٠٨.١	٢.٥	٥.٥٤
٢٢	٢٠١١	٦٣٦٥٠.٤	١١٤٤١٢١٥	٢٥٢٣١٤٢٣	٦٨٢٣٦٦.٦	٥.٦	١٠.٢١
٢٣	٢٠١٢	٧٠٢٠١.٣	١٤٣٤٨٢٥٥	١٤٦٧٧٦٤٦	٧٢٣٦٩٤.٥	٦.١	١٠.٢٩
٢٤	٢٠١٣	٧٥٦٥٨.٨	١٥٣٩٢٧٧٢	-٥٢٨٧٤٨٠	١٤٣.٧	-١.٩	٧.٧٧
٢٥	٢٠١٤	٧٢٧٦٣.٢	١٥٩٢٦٤١٣	-٧٨٦٣٩٧٢	١٤٦	-٢.٢	-٣.٨٣
٢٦	٢٠١٥	٩٣٧٤٤.٧	١٦٦٢٩٧٢٢	-١٥٢٦٧٢٦٦	١٤٨	-١.٤	٢٨.٨٤

المصدر : وزارة التخطيط – دائرة الحسابات القومية/ مجموعة إحصائية لسنوات مختلفة.

Null Hypothesis: DEFICIT has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.309724	0.0229
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DEFICIT)
Method: Least Squares
Date: 06/25/17 Time: 10:18
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEFICIT(-1)	-0.415733	0.179992	-2.309724	0.0298

R-squared	0.177748	Mean dependent var	-610463.1
Adjusted R-squared	0.177748	S.D. dependent var	8788547.
S.E. of regression	7969289.	Akaike info criterion	34.65927
Sum squared resid	1.52E+15	Schwarz criterion	34.70802
Log likelihood	-432.2408	Hannan-Quinn criter.	34.67279
Durbin-Watson stat	1.765215		

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 07/04/17 Time: 14:20
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments
GDP=C(1)+C(2)*G+C(3)*DEFICIT+C(4)*TREND

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	9710.186	3280.697	2.959794	0.0075
C(2)	0.001171	0.000463	2.530058	0.0195
C(3)	-0.000216	0.000157	-1.376959	0.1830
C(4)	2066.193	358.6277	5.761387	0.0000

R-squared	0.937567	Mean dependent var	43282.30
Adjusted R-squared	0.928648	S.D. dependent var	21238.34
S.E. of regression	5673.150	Akaike info criterion	20.27052
Sum squared resid	6.76E+08	Schwarz criterion	20.46554
Log likelihood	-249.3815	Hannan-Quinn criter.	20.32461
F-statistic	105.1199	Durbin-Watson stat	1.373379
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-8.163561	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	4.33E+08
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.34E+09

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 07/04/17 Time: 14:25
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.998160	0.081220	-12.28957	0.0000
C	43187.65	6023.515	7.169842	0.0000

R-squared	0.867842	Mean dependent var	-8158.656
Adjusted R-squared	0.862096	S.D. dependent var	58420.93
S.E. of regression	21694.89	Akaike info criterion	22.88416
Sum squared resid	1.08E+10	Schwarz criterion	22.98167
Log likelihood	-284.0520	Hannan-Quinn criter.	22.91120
F-statistic	151.0336	Durbin-Watson stat	0.110324
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-12.28957	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 07/04/17 Time: 14:23
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.998160	0.081220	-12.28957	0.0000
C	43187.65	6023.515	7.169842	0.0000

R-squared	0.867842	Mean dependent var	-8158.656
Adjusted R-squared	0.862096	S.D. dependent var	58420.93
S.E. of regression	21694.89	Akaike info criterion	22.88416
Sum squared resid	1.08E+10	Schwarz criterion	22.98167
Log likelihood	-284.0520	Hannan-Quinn criter.	22.91120
F-statistic	151.0336	Durbin-Watson stat	0.110324
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: INFATION has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.106737	0.0361
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	✓ 5% level	-1.955020	✓
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INFATION)
Method: Least Squares
Date: 07/04/17 Time: 11:13
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INFATION(-1)	-0.309231	0.146782	-2.106737	0.0458

R-squared	0.155734	Mean dependent var	-2.120000
Adjusted R-squared	0.155734	S.D. dependent var	108.5693
S.E. of regression	99.75781	Akaike info criterion	12.08255
Sum squared resid	238838.9	Schwarz criterion	12.13130
Log likelihood	-150.0318	Hannan-Quinn criter.	12.09607
Durbin-Watson stat	1.637603		

Null Hypothesis: INFATION has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.008303	0.0447
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	✓ 5% level	-1.955020	✓
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	9553.556
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	8314.035

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(INFATION)
Method: Least Squares
Date: 07/04/17 Time: 11:10
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INFATION(-1)	-0.309231	0.146782	-2.106737	0.0458

R-squared	0.155734	Mean dependent var	-2.120000
Adjusted R-squared	0.155734	S.D. dependent var	108.5693
S.E. of regression	99.75781	Akaike info criterion	12.08255
Sum squared resid	238838.9	Schwarz criterion	12.13130
Log likelihood	-150.0318	Hannan-Quinn criter.	12.09607
Durbin-Watson stat	1.637603		

Dependent Variable: GROWTH
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 07/04/17 Time: 13:47
Sample: 1990 2015
Included observations: 26
GROWTH=C(1)+C(2)*G+C(3)*DUMMY

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	10.91521	4.585704	2.380269	0.0260
C(2)	-1.22E-07	6.44E-07	-0.189068	0.8517
C(3)	-107.3231	17.84624	-6.013765	0.0000

R-squared	0.615810	Mean dependent var	6.238077
Adjusted R-squared	0.582403	S.D. dependent var	26.69222
S.E. of regression	17.24898	Akaike info criterion	8.641551
Sum squared resid	6843.132	Schwarz criterion	8.786716
Log likelihood	-109.3402	Hannan-Quinn criter.	8.683353
F-statistic	18.43314	Durbin-Watson stat	2.118328
Prob(F-statistic)	0.000017		

Null Hypothesis: D(G) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.992945	0.0233
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.03E+12
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.03E+12

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(G,2)
Method: Least Squares
Date: 07/04/17 Time: 11:19
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(G(-1))	-0.903058	0.226163	-3.992945	0.0007
C	-274146.4	498006.8	-0.550487	0.5878
@TREND("1990")	65275.22	37372.91	1.746592	0.0953

R-squared	0.433638	Mean dependent var	8332.958
Adjusted R-squared	0.379699	S.D. dependent var	1378138.
S.E. of regression	1085410.	Akaike info criterion	30.74928
Sum squared resid	2.47E+13	Schwarz criterion	30.89654
Log likelihood	-365.9914	Hannan-Quinn criter.	30.78835
F-statistic	8.039390	Durbin-Watson stat	1.933186
Prob(F-statistic)	0.002556		

Null Hypothesis: GROWTH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.423612	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GROWTH)
Method: Least Squares
Date: 07/04/17 Time: 11:07
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GROWTH(-1)	-1.136424	0.209533	-5.423612	0.0000
C	7.215286	5.621082	1.283611	0.2121

R-squared	0.561199	Mean dependent var	1.153600
Adjusted R-squared	0.542121	S.D. dependent var	40.70572
S.E. of regression	27.54425	Akaike info criterion	9.546083
Sum squared resid	17449.77	Schwarz criterion	9.643593
Log likelihood	-117.3260	Hannan-Quinn criter.	9.573128
F-statistic	29.41556	Durbin-Watson stat	1.484416
Prob(F-statistic)	0.000016		

Null Hypothesis: D(G) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.992945	0.0233
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(G,2)
Method: Least Squares
Date: 07/04/17 Time: 11:16
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(G(-1))	-0.903058	0.226163	-3.992945	0.0007
C	-274146.4	498006.8	-0.550487	0.5878
@TREND("1990")	65275.22	37372.91	1.746592	0.0953

R-squared	0.433638	Mean dependent var	8332.958
Adjusted R-squared	0.379699	S.D. dependent var	1378138.
S.E. of regression	1085410.	Akaike info criterion	30.74928
Sum squared resid	2.47E+13	Schwarz criterion	30.89654
Log likelihood	-365.9914	Hannan-Quinn criter.	30.7883
F-statistic	8.039390	Durbin-Watson stat	1.9331
Prob(F-statistic)	0.002556		

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 07/04/17 Time: 13:53
Sample: 1990 2015
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DEFICIT does not Granger Cause GROWTH	23	0.27312	0.7641
GROWTH does not Granger Cause DEFICIT		0.13907	0.8711

Null Hypothesis: DEFICIT has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.302736	0.0233
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	6.10E+13
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	6.06E+13

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(DEFICIT)
Method: Least Squares
Date: 07/04/17 Time: 11:21
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEFICIT(-1)	-0.415730	0.179992	-2.309710	0.0298

R-squared	0.177746	Mean dependent var	-610463.1
Adjusted R-squared	0.177746	S.D. dependent var	8788483.
S.E. of regression	7969240.	Akaike info criterion	34.65925
Sum squared resid	1.52E+15	Schwarz criterion	34.70801
Log likelihood	-432.2407	Hannan-Quinn criter.	34.67278
Durbin-Watson stat	1.765215		

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 07/04/17 Time: 12:31
Sample: 1990 2015
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
G does not Granger Cause GROWTH	24	0.47792	0.6273
GROWTH does not Granger Cause G		0.41322	0.6673

Null Hypothesis: GROWTH has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.662474	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	697.9909
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	439.4996

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(GROWTH)
Method: Least Squares
Date: 07/04/17 Time: 11:09
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GROWTH(-1)	-1.136424	0.209533	-5.423612	0.0000
C	7.215286	5.621082	1.283611	0.2121

R-squared	0.561199	Mean dependent var	1.153600
Adjusted R-squared	0.542121	S.D. dependent var	40.70572
S.E. of regression	27.54425	Akaike info criterion	9.546083
Sum squared resid	17449.77	Schwarz criterion	9.643593
Log likelihood	-117.3260	Hannan-Quinn criter.	9.573128
F-statistic	29.41556	Durbin-Watson stat	1.484416
Prob(F-statistic)	0.000016		

Dependent Variable: GROWTH
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 07/04/17 Time: 13:50
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments
GROWTH=C(1)+C(2)*DEFICIT+C(3)*DUMMY

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	12.42366	3.930836	3.160565	0.0045
C(2)	-4.03E-07	4.35E-07	-0.927135	0.3639
C(3)	-108.8360	17.61831	-6.177433	0.0000

R-squared	0.634875	Mean dependent var	6.487600
Adjusted R-squared	0.601682	S.D. dependent var	27.21166
S.E. of regression	17.17395	Akaike info criterion	8.636831
Sum squared resid	6488.783	Schwarz criterion	8.783097
Log likelihood	-104.9604	Hannan-Quinn criter.	8.677399
F-statistic	19.12665	Durbin-Watson stat	2.201086
Prob(F-statistic)	0.000015		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9 .